



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تنظيم العمل

وقتاً إضافياً، والقائمة الثانية للوفود التي لا تستطيع مطلقاً الإدلاء ببياناتها قبل الأسبوع المقبل. وستكون القائمة الثانية ليوم الاثنين؛ وإذا اقتضت الضرورة وقتاً إضافياً ستستمر إلى الثلاثاء أو حتى الأربعاء.

وما زال لدينا الوقت لتضيف الوفود أسماءها في القائمة. والموعِد النهائي، كما أُنْفِق عليه، هو غداً الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وأعتقد أننا سنستطيع بفضل مرونة القائمتين أن نقرر الإبقاء على القائمة المتجددة، المكونة من جزأين، للفترة المتبقية من الدورة. وآمل أن نتمكن في الدورة المقبلة من أن تكون لدينا منذ البداية قائمة واحدة متجددة.

إن ما لا نستطيع فعله هو إعطاء موعد محدد لكل عرض. فالقائمة المتجددة، كما أفهمها، تعني أنه إذا لم يستطع وفد أن يتكلم عندما يحين دوره، يُنقل إلى نهاية القائمة ما لم يتم التوصل إلى نوع ما من التفاهم مع وفد آخر لتبادل المواعيد. لاحظوا أنني لا أعتزم تقصير مدة المناقشة العامة. ما أعتزمه هو العمل على أساس القائمة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نواصل المناقشة العامة، أود أن أقدم بعض التعليقات والمقترحات بشأن تنظيم جلسات اللجنة ما لم يكن هناك عدد كاف من المتكلمين حتى يمكننا الاستفادة بالشكل المناسب من الوقت المتاح ومن خدمات المؤتمرات. ورغم اتفاقنا على استصواب القائمة المتجددة للمتكلمين، فإن الطريقة التي يسجل بها المتكلمون أسماءهم في قائمة المتكلمين تماثل ممارسات الماضي: فهم سجلوا أسماءهم للتكلم في مواعيد محددة ولم يبدوا استعداداً كبيراً للتكيف مع الشكل الجديد للقائمة المتجددة.

وما زال لدينا في الوقت الحالي بعض الجلسات التي لا يوجد فيها سوى خمسة أو ستة متكلمين في القائمة. لذلك أقترح إلغاء جلسة الغد. وأقترح أيضاً أن تحتفظ الأمانة العامة بقائمتين، القائمة الأولى للوفود المستعدة للإدلاء ببياناتها يوم الخميس أو يوم الجمعة، إذا اقتضت الضرورة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبذلك سنوفر الموارد للمنظمة ونستفيد من وقتنا في إجراء المشاورات في هذه المرحلة المبكرة.

ولن نستغرق كل وقت جلسة الصباح في الاستماع إلى كل المتكلمين المدرجين في القائمة بالنسبة لاجتماع اليوم. لذلك، وبموافقة المكتب، دعوت أمين اللجنة الخامسة ومسؤولاً من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إلى مخاطبة اللجنة فيما يتصل بالبند ١٠٩ من جدول الأعمال، "تخطيط البرامج". وكثير من الأعضاء لديهم بالفعل دراية بالمشاكل المطروحة أمام لجنة البرنامج والتنسيق. لذلك، أرى أنها فرصة جيدة لأمين اللجنة الخامسة لكي يشرح لهم بتعمق أكبر كيما يمكننا بدء مشاوراتنا بشأن هذه المسألة.

بنود جدول الأعمال ٥٧ إلى ٧٢ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذا هو أول بيان يدي به وفد بلدي في هذه الدورة، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة هذه. وأهنئ أيضاً الأعضاء الآخرين في المكتب وأمانة اللجنة.

ووفدي يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به البارحة وفد البرازيل باسم مجموعة ريو. وسوف يُقصر وفد شيلي ملاحظاته على مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية - مدونة لاهاي لقواعد السلوك. فهذه المدونة شارفت على نهاية السنة الثانية من نشاطها الرسمي. وعملية إضفاء الصفة العالمية التي بدأتها الدول المشاركة قد زادت العضوية إلى ١١٥ دولة. وتنتمي الدول المشاركة إلى كل المجموعات السياسية والإقليمية، بما في ذلك قرابة ٥٠ عضواً من حركة عدم الانحياز.

المتجددة بحيث يمكننا الاستفادة التامة من الوقت متاح للجنة.

ولا أطلب البدء بذلك غداً، الأربعاء، لأنني أفهم أن بعض الوفود ما زالت تعد بياناتها. وأعلم أيضاً أن بعض رؤساء الوفود سيصلون في عطلة نهاية الأسبوع ولن يتمكنوا من التكلم قبل الأسبوع المقبل. أتفهم تلك الشواغل، ولذلك اقترحت هذا الشكل، الذي أعتقد أن فيه ما يكفي من المرونة.

هل لي أن أعتبر أن أعضاء اللجنة يوافقون على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأعضاء على ما تحلوا به من مرونة وتعاون. وأعتقد أن ذلك كان مطلوباً وأنه سوف يساعدنا على تحسين استخدامنا للوقت في اللجنة. وأكرر أنني أعتزم أن أقتصد في الوقت ليس لمجرد توفير الوقت ولكن لكي نحسن استخدامه على أفضل نحو ممكن: إحراز تقدم نحو الأهداف التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها وإجراء مناقشة أكثر تعمقاً وتخصصاً وتحديداً بشأن القضايا الأكثر تعقيداً.

وبعد إلغاء الاجتماع الذي كان سيعقد غداً، سيكون من المفيد للغاية بالنسبة للوفود التي تتداول مشاريع قرارات أن تجري مشاورات بشأن نصوصها. وذلك سيوفر للوفود الصغيرة فرصة أفضل للمشاركة، وسيمكننا من بدء المشاورات مبكراً، وهو بذلك يوسع دائرة الدعم لمشاريع القرارات تلك. وقد فهمت أن الأمانة العامة تحاول توفير قاعات للوفود التي ترغب في إجراء مشاورات. وأنا، شخصياً، سوف استغل يوم غد في عقد مشاورات بشأن المراحل التالية من عمل اللجنة.

المدونة، تنفيذاً للولاية المنوطة به من قبل الدول المشاركة. ويشير هذا التقرير (A/58/595)، في جملة أمور، إلى استراتيجية للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة تتضمن دعوة الأمانة العامة إلى المشاركة كمراقب خاص في الاجتماع العادي الثالث للدول المشاركة. ويجري رئيس المدونة حالياً مشاورات بشأن تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى هذا العام، بهدف إضفاء صفة رسمية على الصلة العملية مع الأمم المتحدة. وكما قلنا في سنة ٢٠٠٣، فالمدونة هي استجابة سياسية للتهديد الذي يمثله انتشار القذائف التسيارية التي يمكنها إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولكننا لا نعتبرها الاستجابة الممكنة الوحيدة. وكمبادرة سياسية، يمكن للمدونة أن تتواءم مع غيرها من المبادرات والجهود الأخرى ذات نفس الهدف.

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وبتعاون إيطاليا وكندا، تنظم شيلي حلقة دراسية ممتدة إقليمية في سانتياغو لدى الهيئة التدريسية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية. وهدفها هو تشجيع إضفاء الطابع العالمي على المدونة في المنطقة التي بدأت مناطق خالية من الأسلحة النووية. وستكون الحلقة الدراسية أحد آخر النشاطات الممتدة المنظمة تحت الرئاسة الشيلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، في فيينا عاشقة الموسيقى، سنسلم المخصرة للفلبين التي قبلت تحمل مسؤولية قيادة الدول المشاركة في سنتها الثالثة من التوحيد.

وأخيراً، اغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لا جدد دعوتنا المفتوحة لجميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى المدونة إلى أن تصبح جزءاً من جهدنا: كل البلدان الملتزمة حقاً بقضية السلم والأمن الدوليين لها مكان بيننا.

السيد هو تشياودي (الصين) (تكلم بالصينية):

أولاً، اسمحوا لي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة.

ومدونة قواعد السلوك مبادرة سياسية تهدف إلى الإسهام بشكل بناء في الأمن الدولي وتعزيز آليات ومعاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد تم التفاوض بشأنها بطريقة شفافة، وهي مفتوحة أمام أعضاء الأمم المتحدة كافة؛ وبذلك، تبدو توجهاتها المتعددة الأطراف وأهدافها واضحة. ونحن مقتنعون بوجود مخاطر يمثّلها الانتشار العشوائي للقذائف التسيارية التي يمكنها إيصال أسلحة الدمار الشامل. وهذا هو السبب في أننا نسعى إلى تحقيق الأمن العالمي من خلال إجراءات ملزمة سياسياً مثل تقييد استحداث واختبار ونشر تلك القذائف، وكذلك من خلال إجراءات بناء الثقة والشفافية التي تشمل تقديم تقارير سنوية والإخطار قبل الإطلاق.

وفي نفس الوقت، تقوم الدول المشاركة برصد المساعدة التي تقدم لبرامج مركبات الإطلاق من الفضاء والقذائف التسيارية التي يمكن أن تكون مرتبطة باستحداث أسلحة الدمار الشامل أو حيازتها في مخالفة للقانون الدولي. وإذا نسلم، كما أكدت على ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٢٢/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أنه يحق لكل الدول أن تشارك في منافع الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، فإننا نؤمن بأنه ينبغي للدول ألا تسهم في انتشار القذائف التسيارية في غضون حصولها على تلك المنافع.

ولبلوغ لتلك الأهداف، أحرزت الدول المشاركة تقدماً في تحسين أدائها وأساليبها. وقد عقدنا اجتماعنا الثاني فيما بين الدورات في فيينا في حزيران/يونيه، وقبلنا العرض السخي الذي تقدمت به النمسا لاستضافة الاجتماع العادي الثالث يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

وقدم الرئيس الشيلي لمدونة قواعد السلوك تقريراً للأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حول أنشطة

والفائدة المتبادلة والتعاون. ومهما كانت الصعوبات والتحديات التي قد تواجهنا فإننا سنسير على طريق تعزيز الثقة المتبادلة عن طريق الحوار وتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات وتشجيع التنمية عن طريق التعاون.

وجهود تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف ونزع السلاح وعدم الانتشار جزء لا غنى عنه من الإطار الأمني الدولي ووجه هام من وجوه تنفيذ المفهوم الأمني الجديد. ولذلك يجب علينا ان نعزز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف وان نحسن آلية عدم الانتشار الدولي على أساس المشاركة العالمية من جانب كل البلدان على قدم المساواة.

وفي الوقت الحاضر نشاهد صورة مختلطة في مجال نزع السلاح الدولي. فمن ناحية واحدة، زاد تعزيز توافق الآراء الدولي على عدم الانتشار وحقق التقدم الايجابي. تخلت ليبيا عن أسلحتها للدمار الشامل وانضمت إلى نظام عدم الانتشار الدولي. ووضعت المسائل النووية المتعلقة بكل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران على مسار حل سياسي. والاتخاذ بالإجماع لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يقدم مثالا آخر على التعاون الدولي والتصميم الدولي على تناول مسائل عدم الانتشار.

ويواجهنا أيضا عدد من التحديات الجديدة. بتوسع العولمة والتطورات الجديدة في مجالي العلم والتكنولوجيا لم تعد مراقبة التصدير التقليدية تفي بغرض التصدي لنشاطات الانتشار الخفية المتزايدة التطور. وبين الكشف عن شبكة التهريب النووي الدولية انه كان من الواضح ان المعايير الأصلية لعدم الانتشار ذات الاستهداف القطري تغتورها العيوب. ان خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي إرهابيين مصدر تهديد حقيقي، وثمة حاجة إلى معالجة هذا الخطر على نحو جاد. وقدمت بعض البلدان والمنظمات

وبتجربتكم الغنية ومهاراتكم الدبلوماسية البارزة ستواجهون يقينا هذه الدورة التي تعقدها اللجنة إلى النجاح. وأطمئناكم وسائر أعضاء المكتب على التعاون والدعم التامين من الوفد الصيني. وأود أيضا أن أعرب عن شكري الخالص للسفير جارمو ساريفا على عمله الممتاز بوصفه رئيسا للجنة في الدورة الأخيرة.

في القرن الحادي والعشرين تتسع العولمة الاقتصادية بتأثير التطور العلمي والتكنولوجي الجديد. وفي ظل هذه الخلفية تنمو الاتصالات والتبادلات بين الشعوب بوتيرة متزايدة. والحوار والتعاون فيما بين البلدان يزدادان تعزيزا. والتكامل الإقليمي يزداد سرعة. ومختلف الآليات الأمنية الإقليمية تظهر نشاطا غير مسبوق. وأصبح السعي لإحلال السلام وتحقيق التعاون والنهوض بالتنمية المواضيع الرئيسية في أوقاتنا. بيد أن أخطارا وتحديات كثيرة كامنة تواجهنا على طريق السلام والتنمية.

يوجد على الساحة الأمنية كثير من العوامل الغامضة التي لا يمكن التنبؤ بها. ان العنف والتزاع والصراعات الإقليمية التي تسببها عوامل أمنية تقليدية من قبيل النزاعات العرقية والدينية والإقليمية بعيدة عن الاستئصال. وتزايد التهديدات الأمنية غير التقليدية. ويزداد تفشي النشاطات الإرهابية: من مركز التجارة العالمي في نيويورك إلى أوسيتيا الشمالية، قرع ناقوس الإنذار عاليا من التهديدات الإرهابية مرة وأخرى. وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل يتزايد، وهو يشكل تهديدا كبيرا للسلام. والجريمة عبر الحدود الوطنية والأوبئة والتلوث البيئي والفجوة المتزايدة الاتساع بين الأغنياء والفقراء - كلها تشكل قيودا على تطور البشرية. ولا يمكن لأي بلد، وهو يواجه هذه التهديدات والتحديات، ان يتولى الأمر وحده أو ان يقف بمعزل عما يحدث. لبناء السلام الدائم والأمن العالمي من الحتمي علينا ان نشجع مفهوما أمنيا جديدا يركز على المساواة والثقة المتبادلة

الصلة بمراقبة التصدير. أنشأنا آلية للتنسيق بين الوكالات في حالات الطوارئ، ونظاما فريدا لتسجيل التصدير وفريق خبراء فنيا معنيا بمراقبة التصدير. ووضعنا مدونة نظام جمركي متسق للمراقبة على البنود. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة مختلف التدابير لتعزيز الأنظمة والسياسات المتعلقة بالمراقبة على التصدير، وأيضا لزيادة الوعي في مجال الصناعة. والاهم من ذلك كله إننا توخينا دوما الصرامة في إنفاذ القانون. وجرى التحقيق في انتهاكات القوانين والأنظمة وأعلن عن التدابير العقابية. وتولي الصين أهمية للتعاون الدولي في مجال المراقبة على التصدير. وعكفنا على إقامة علاقات مع الآليات المتعددة الأطراف للمراقبة على التصدير وانخرطنا في التبادلات والتعاون الوثيق بشأن المراقبة على التصدير مع بلدان أخرى. وانضمنا إلى مجموعة موردي المواد النووية، ونرغب في الانضمام إلى نظام المراقبة على تكنولوجيا القذائف. وترغب الصين أيضا في مواصلة الحوار والتعاون مع آليات من قبيل فريق استراليا واتفاق واسنار ومع بلدان أخرى حتى نستطيع نحن جميعا ان نستفيد بعضنا من تجربة بعض وان نحسن المراقبة على التصدير.

وبينما نعزز جهود عدم الانتشار النووي ينبغي ألا نهمل أهمية النهوض بعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وخصوصا الأسلحة النووية. تؤيد الصين الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية، ولن تتخلى عن مسؤولياتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. والتزمت الصين بدون شرط بالا تستعمل أو تهدد بان تستعمل أسلحة نووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتحث الصين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على القيام بنفس الالتزام وعلى إبرام صك دولي ملزم قانونا لذلك الغرض.

وفي هذه الأثناء ندعو البلدان التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي إلى التخفيض الإضافي

الدولية اقتراحات جديدة لتعزيز نظم عدم الانتشار المتعددة الأطراف، خصوصا نظام عدم الانتشار النووي. تؤيد الصين جميع الجهود المبذولة لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز الضمانات ودور التحقق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وردم الهوات في النظم الحالية عن طريق التعاون المتعدد الأطراف. ونحن على استعداد لإجراء مناقشات مع جميع الأطراف المعنية بانفتاح فكري وبجدية.

ان تعقد مسائل عدم الانتشار يستدعي اتخاذ نهج شامل يتناول كلا من الأعراض والأسباب الجذرية. وفي ذلك الصدد تدعو الصين إلى ما يلي. أولا، ينبغي لنا ان نكافح من اجل النهوض بالأمن المشترك لجميع البلدان بقصد إزالة الدافع إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. ثانيا، ينبغي لنا ان نعالج مسائل الانتشار عن طريق التعاون والحوار واستعمال الوسائل السياسية والدبلوماسية. ثالثا، ينبغي لنا ان نشجع بنشاط تعددية الأطراف وان نسعى جاهدين إلى تحسين نظم عدم الانتشار الدولية القائمة. رابعا، ينبغي لنا ان نكفل حياد تدابير عدم الانتشار وعقلانيته وقانونيتها. خامسا، ينبغي لنا ان نحافظ على توازن بين عدم الانتشار والاستعمال للأغراض السلمية: تقوم الحاجة إلى السدود وأدوات رفع الوحل لمنع الفيضانات. وبالمثل من المهم ضمان الحق في استعمال العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية - ما دام هدف عدم الانتشار مضمونا.

في السنوات الأخيرة بذلت الصين جهودا مثمرة لتعزيز مراقبة التصدير. وأنشأنا نظاما شاملا وفعالا لمراقبة التصدير. واعتمد النظام معايير وممارسات دولية، من قبيل نظام للترخيص وشهادة المستعمل الأخير، والمراقبة على الذين ترد أسماؤهم في القائمة ومبدأ المنبذة. ان مبادئ مراقبتنا على التصدير ونطاق هذه المراقبة وممارساتها تتماثل تماما مع المعايير الدولية. وبذلت جهود أيضا لتحسين آليات الدعم ذات

وفيما يتعلق بضمان الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي للمصلحة المشتركة للبشرية فإن الحالة الراهنة تبرز ضرورة وإلحاح منع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه. هنا، اشتركت الصين وروسيا في تقديم بضع أوراق عمل بقصد إيضاح مواقفنا والنهوض بفهم مشترك. ونأمل في أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح البدء بعمل مضموني بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن بقصد التوصل عن طريق المفاوضات إلى صكوك قانونية دولية في هذا المجال.

ومن شأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يساهم في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. تؤيد الصين الإبرام في وقت مبكر عن طريق المفاوضات لمعاهدة في مؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن. وتدرس الصين الآن دراسة جادة الاقتراح بإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون التحقق عن طريق التفاوض.

وكرست الصين نفسها دائما للتنفيذ الشامل والفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي الشهر المنصرم عقد في بيجين الاجتماع الإقليمي الثاني للسلطات الوطنية للدول الأطراف في آسيا، الذي اشتركت في تبنيه الصين ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحقق نتائج إيجابية. وطيلة سنوات سببت باستمرار الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان في الصين إصابات بشرية. مرة أخرى تبرز هذه الأحداث المأساوية أهمية وإلحاح الإزالة المبكرة والكاملة للأسلحة الكيميائية اليابانية المتروكة على الأرض الصينية. وتحث الصين اليابان على بذل كل ما في وسعها لبدء عملية التدمير في وقت مبكر.

الكبير الذي لا يمكن عكسه لترساناتها النووية، موحدة بذلك ظروفًا مواتية لترع السلاح النووي الكامل.

لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبيرة للنهوض بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وتؤيد الصين تأييدًا قويًا هذه المعاهدة ولا تزال ملتزمة بوقف التجارب النووية. وترغب الحكومة الصينية في رؤية سريان مفعول المعاهدة، وتشجع بنشاط النظر في المعاهدة والتصديق عليها من جانب كونغرس الشعب الوطني وفقًا للإجراءات القانونية. إن المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيعقد السنة القادمة. إن استعراض جميع جوانب المعاهدة ووضع التوصيات المناسبة سينهضان بالأهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة، وسيضمنان حيويتها وسيعززان فعاليتها وعالميتها. ونأمل في أن تظهر كل البلدان حسن النية والإرادة السياسية وفي أن تعمل معًا لإنجاح المؤتمر.

إن بدء العمل المضموني لمؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر له أهمية حاسمة بالنسبة إلى النهوض بالعملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي الوقت الحاضر تعكس الاختلافات على جدول الأعمال الآراء المختلفة في نزع السلاح والأولويات الدولية. وللخروج من المأزق الحالي ينبغي لبرنامج عمل المؤتمر أن يتناول شواغل جميع الأطراف بطريقة شاملة ومتوازنة. هنا بذلت الصين جهودًا لا تكل. أعلننا عن استعدادنا لقبول الاقتراح الذي قدمه ممثلو الجزائر وبلجيكا والسويد وشيلي وكولومبيا - اقتراح السفراء الخمسة - ونحن منفتحون فيما يتعلق بتناول مسائل جديدة في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل في أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل في وقت مبكر على أساس اقتراح السفراء الخمسة.

مستعدون أيضا لتكثيف التبادلات والتعاون مع كل البلدان أو المنظمات الدولية المعنية في هذا الصدد.

وتؤيد الصين المفاوضات بشأن صك دولي حول وضع علامة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وحول تعقبها، وشاركت الصين على نحو بناء في هذه المفاوضات. ونأمل في ان الأطراف ستواصل العمل على أساس التقرير الذي اعتمدته فريق الخبراء الحكوميين عن ملائمة وضع صك دولي لتمكين الدول من القيام، في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، بتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. (A/58/138) بقصد تحقيق نتائج ايجابية. وتولي الصين أيضا أهمية لبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ونستعد استعدادا مكثفا للتصديق على البروتوكول، ونود ان نراه ساري المفعول في وقت مبكر.

وبالنظر إلى تهديد الإرهاب المتزايد من الضروري تعزيز إدارة النظم الدفاعية الجوية التي يمكن للإنسان ان يحملها. والصين على استعداد للعمل مع أطراف أخرى لتحقيق مزيد من اكتشاف تدابير عقلانية وفعالة لمنع الإرهابيين من استعمال تلك الأسلحة.

لا يؤثر الأمن في مجال المعلومات في الاقتصادات الوطنية ومصادر معيشة الناس فقط ولكنه يؤثر أيضا في الأمن والاستقرار الدوليين. تؤيد الصين قيام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأمن في مجال المعلومات بمزيد من النظر في هذه المسألة بقصد التقدم بمقترحات ملموسة.

طيلة سنين أدت اللجنة الأولى للجمعية العامة، بوصفها المحفل الدولي ذا المسؤولية الكبرى عن الأمن ونزع السلاح، دورا له مغزى تاريخي في النهوض بترع السلاح

ويتزايد تهديد الإرهاب البيولوجي، وتزداد مسألة الأمن البيولوجي بروزا. وبالتالي من الضروري مواصلة المحادثات المتعددة الأطراف بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وستواصل الصين مشاركتها الفعالة في تلك العملية وستبذل كل جهد لتشجيع التنفيذ الشامل والفعال للاتفاقية.

وتقيم الصين تقييما قويا دور اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في تناول الشواغل الإنسانية. وبدأنا فعلا بالاستعداد للتصديق على بروتوكول بشأن البقايا المتفجرة من الحرب وسنواصل المشاركة بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المنبثق عن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام، غير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تؤيد الصين السعي إلى حل مناسب يوجد توازنا بين الشواغل الإنسانية والحاجات الأمنية ويراعي القدرات الاقتصادية والتقنية المختلفة للبلدان. وفي السنوات الأخيرة كانت الصين مشاركة نشيطة في التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام. ووفرنا المساعدة في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك التمويل والمعدات والتدريب، للبلدان المتضررة من الألغام. وفي نيسان/أبريل الماضي في كوتنغين اشتركت الصين والشبكة الاسترالية للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في تبني حلقة دراسية بشأن التكنولوجيا والتعاون الإنساني في مجال إزالة الألغام الأرضية والمعدات الحربية غير المنفجرة. وشجعت الحلقة التبادلات والتعاون بين البلدان المانحة والبلدان المتضررة من الألغام. وسنواصل إعطاء ما يمكننا من الدعم للعمليات الدولية لإزالة الألغام. ونحن

يستمر قلقنا بسبب استمرار خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يهدد الأمن الداخلي للدول والاستقرار العالمي. في الألفية الجديدة يجب أن يشغل الأولوية الأولى التخلي عن أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد مجددا مرة أخرى أن التحدي المتمثل في الإرهاب بوصفه تهديدا دوليا حقيقيا يضيف بعدا جديدا إلى مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وهذا البعد الجديد يتطلب أن يقوم المجتمع الدولي بعمل متضافر ومبتكر يشمل كل حالات انتشار أسلحة الدمار الشامل. بنا حاجة إلى العمل صوب التنفيذ التام لصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار وإلى ضمان تعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها.

إننا ننتظر باهتمام المداولات بشأن زيادة فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وقد أوضحنا موقفنا بشأن هذه المسألة الهامة وقرأنا باهتمام كبير الآراء التي عبرت عنها الوفود الأخرى. كما حددنا النقاط الرئيسية التي يوجد اتفاق عليها ونتوقع مواصلة العمل بشأنها. ونشدد بشكل خاص على الحاجة إلى متابعة تنفيذ القرارات التي نتخذها.

لقد قررنا أن نقدم مشروع قرار بعنوان "معلومات عن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية". ونحن نفعل ذلك انطلاقا من قناعتنا بأن الحوار والتفاهم هما الأساس الذي تنشأ منه الإرادة السياسية اللازمة. ونشكر مقدما جميع الوفود التي أعربت عن رغبتها في الاشتراك في تقديم مشروع القرار، وندعو جميع الوفود إلى المشاركة في هذه المبادرة.

السيد الرئيس، بإمكانكم التعويل على كامل تعاون وفدنا أثناء عمل اللجنة في هذه الدورة لكي نتمكن من تحقيق النتائج التي نتوخاها.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات سريعة، ويواجه

الدولي وفي تعزيز الأمن الدولي. وفي الحالة الدولية المتغيرة في الوقت الحاضر ثمة مجال لتحسين نجاعة اللجنة الأولى وأساليب عملها. وقدم أعضاء مختلف الاقتراحات في هذا الصدد. والصين على استعداد لإجراء مناقشات منفتحة مع جميع الأطراف. إصلاح اللجنة الأولى مسألة معقدة ذات عناصر كثيرة. وبالتالي من غير الواقعي توقع بلوغ الهدف بتحريك واحد. نحن بحاجة إلى التروي. وعلى أساس مبادئنا نود أن نتقدم بعدد من الاقتراحات. أولا، ينبغي الإبقاء على طابع اللجنة الأولى بوصفها المحفل الدولي الأكثر تمثيلا المعني بالأمن ونزع السلاح. وينبغي لجهود الإصلاح أن تركز على تحقيق إمكان اللجنة، وتعزيز دورها وتحسين نجاعتها. ثانيا، ينبغي عدم المساس بالمشاركة الديمقراطية والعالمية في عمل اللجنة. يجب علينا أن نضمن أن تتاح لكل طرف الفرصة للإعراب عن آرائه في مسائل ذات أهمية. ثالثا، ينبغي لإصلاح اللجنة أن يجري موازاة إصلاح الأمم المتحدة في مجموعها وإصلاح آليات أخرى لنزع السلاح. أخيرا، ينبغي أن تكون تدابير الإصلاح مناسبة وأن تعكس شواغل جميع الأطراف.

في القرن الجديد لا تشكل الحالة الدولية المتطورة تحديات خطيرة ولكنها أوجدت أيضا آفاقا وضاء. ونحن على استعداد للنهوض، مع بلدان أخرى، بالعملية الدولية، عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، مقدمين بذلك إسهامنا اللائق في إيجاد عالم ينعم بقدر أكبر من السلم والسلامة.

السيد دالتو (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): تكلم وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو أمس وسيفعل أيضا ذلك بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة في المناقشة المواضيعية. والوفد الأرجنتيني يؤيد تأييدا تاما هذه البيانات. ولهذا السبب وتوخيا للإيجاز سيقصر وفد بلدي على إبداء التعليقات التالية.

بصياغة واتخاذ قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويرسي القرار أرضية صلبة للعمل ضد السوق السوداء لأسلحة الدمار الشامل، التي تمثل أفضل الأتنية على الأرجح لحصول الإرهابيين من خلالها على أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها. وهناك ضرورة الآن لقيام جميع الدول بتنفيذ ذلك القرار كاملاً. ونشدد أيضاً على أن مهمتي مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب ينبغي تنفيذهما من خلال الامتثال الدقيق لقواعد القانون الدولي ومراعاة المصالح الأمنية والإنمائية المشروعة لجميع الدول.

إن الدور الرئيسي في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي يقع على عاتق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتفي روسيا على نحو دقيق وثابت بالتزاماتها وبمبادراتها في مجال نزع السلاح النووي، وخصوصاً ضمن إطار المادة السادسة من المعاهدة. وما قمنا به من أعمال على أرض الواقع يثبت ذلك. وقد قدمت روسيا معلومات تفصيلية في ذلك الصدد إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة لعام ٢٠٠٥. ونعتقد أن هناك حاجة إلى التقدم خطوة فخطوة نحو نزع شامل وكامل للأسلحة النووية على أساس المنحى الشمولي، وبدون طرح معايير وأهداف غير واقعية. ولا يمكن القيام بترع السلاح النووي بمعزل عن الحالة المتصلة بأنواع أخرى من الأسلحة وبدون مراعاة التطورات السياسية في العالم، وبشكل خاص في أوروبا، بما في ذلك تطوير وتوسيع التحالفات العسكرية والسياسية.

إننا نعلق أهمية كبيرة على نجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. ومع الأسف، فإن نتائج الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية لا توحى بالتفاؤل. ومن المهم أن تعي جميع الدول الأطراف، قبل انعقاد مؤتمر عام ٢٠٠٥، بأن الشيء الرئيسي الذي يوحدها هو الحاجة إلى صون معاهدة عدم الانتشار،

تحديات وتهديدات جديدة، أصبحت هناك أهمية متزايدة لقيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات متضافرة لصون الأمن والاستقرار. وقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى قيام الأمم المتحدة بأداء الدور المحوري في إنجاز هذه المهمة الحيوية بالنسبة للبشرية. فالأمم المتحدة تملك القدرة على القيام بذلك، كما أكد الرئيس بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، عندما قال:

”إن الرد الملائم على أخطر التهديدات في القرن الحادي والعشرين، ألا وهي الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، لا يمكن أن يأتي إلا من الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي التي تعتمد على أدوات الأمم المتحدة والقانون الدولي“.

إن أهم المجالات لجهود المجتمع الدولي المشتركة هي عدم الانتشار، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح. وفي البيئة الحالية، فإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها، هو الأكثر إلحاحاً على نحو خاص. والاتجاهات السلبية في هذا المجال تزداد بصورة مطردة، وهناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة من جميع الدول لعكس مسارها. وينبغي لهذا المسعى أن يرمي إلى تعزيز الصكوك والآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة، واتخاذ تدابير وطنية فعالة على حد سواء. وقد طرحت مجموعة الثماني أفكارها في ذلك الصدد في خطة العمل بشأن عدم الانتشار، المعتمدة في حزيران/يونيه الماضي في مؤتمر قمة سي آيلند.

وخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي إرهابيين يملئ علينا اليوم أن نرى الوقت المناسب لاتخاذ تدابير فعالة لعدم الانتشار. ومن أجل إزالة ذلك التهديد، قام مجلس الأمن، بمساهمة فعالة للغاية من الاتحاد الروسي،

إن روسيا تسعى بشكل حثيث لمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولعلنا نتذكر أنه منذ عام ١٩٨٣، التزم الاتحاد السوفياتي ألا يكون البادئ بوضع أي نوع من الأسلحة المضادة للسواتل في الفضاء الخارجي. وما زلنا اليوم عند تعهدنا بهذا الالتزام. وفضلا عن ذلك، لن نكون البادئين بإدخال أسلحة إلى الفضاء الخارجي. ونطلب إلى جميع الدول التي تملك قدرات في مجال الفضاء الخارجي أن تحذوا حذونا، الأمر الذي سيكفل استمرار الصفة السلمية للفضاء الخارجي. ونحن على ثقة بأن ذلك سيكون لمصلحة جميع الأمم بدون استثناء.

ونعتقد أن عدم انتشار القذائف أولوية أخرى. وللأسف، فإن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها، الذي ما فتئ يعمل هذا العام على إعداد مشروع تقرير الأمين العام عن القذائف، أخفق في إحراز تقدم بسبب وجود اختلافات خطيرة في مواقف عدد من الدول. ومع ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في إجراء مناقشة موضوعية بشأن المسائل المتعلقة بالقذائف.

ومن المهم جدا أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبشكل رئيسي الالتزامات المتعلقة بتدمير هذه الأسلحة. وتؤيد روسيا الجهود الرامية إلى جعل اتفاقية الأسلحة الكيميائية عالمية وإنشاء آليات وطنية لتنفيذها.

وما زلنا نؤيد تعزيز نظام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عن طريق إنشاء آلية تحقق للاتفاقية. ويمكن لهذه الآلية أن تمنع انتشار المواد والتكنولوجيات البيولوجية الخطرة ووقوعها في أيدي الإرهابيين. ويجب أن نعمل على جعل الاتفاقية عالمية. ومن

وتعزيز فعالية نظام عدم الانتشار النووي على أساس المعاهدة.

وتعتبر روسيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكا رئيسيا لزرع السلاح وعدم الانتشار. وقد تجلت أهميتها في البيان الوزاري المشترك الثاني المؤيد للمعاهدة، والذي صدر خلال هذه الدورة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ونهيب بجميع البلدان التي لم توقع على المعاهدة ولم تصادق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وفي مقدمتها تلك الدول التي تحتاج المعاهدة إلى تصديقها لكي تدخل حيز النفاذ. ومن المهم أيضا أن يستمر التوقف الاختياري عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية إلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ولقد لفت وزير خارجية روسيا الانتباه مرة أخرى في خطابه إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية (انظر A/59/PV.8)، إلى الحاجة إلى ترك الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة. وكما يعلم الأعضاء، فإنه من أجل تحقيق ذلك الهدف قامت روسيا والصين، بمشاركة دول أخرى، بتقديم مشروع نص إلى مؤتمر نزع السلاح يتضمن العناصر الأساسية لاتفاق شامل حول منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويحدد المشروع الالتزامات الأساسية التالية: عدم وضع أجسام تحمل أي نوع من الأسلحة في مدار الكوكب الأرضي؛ وعدم وضع مثل تلك الأسلحة على الأجرام السماوية؛ وعدم نصب مثل تلك الأسلحة في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى؛ وعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو إلى استعمالها ضد أية أجسام تابعة للفضاء الخارجي. وقد تقدمت المناقشة المفاهيمية لهذه المسألة خلال العام الماضي. ونأمل أن يتبدد الجمود الحاصل في عمل مؤتمر نزع السلاح وأن يعاد إنشاء لجنته المخصصة المعنية بالفضاء الخارجي لكي تبدأ المناقشة الموضوعية المتعددة الأطراف لمشروع الاتفاق بشأن هذه المسألة.

تقديم مقترحات محددة إلى المؤتمر الاستعراضي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٦.

ولا شك أن إحراز تقدم في تعزيز الأمن ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي في الجهود العالمية في ذلك المجال. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٤، انضمت روسيا إلى ثلاث دول أخرى - أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان - في التصديق على اتفاق تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ويتوخى الاتفاق تعديلا كبيرا لنظام القيود وأحكام أخرى تتعلق بهذه القوات المسلحة ويراعي التغييرات التي طرأت على الحالة السياسية والعسكرية في القارة. كما يفتح الاتفاق المجال أمام إمكانية زيادة عدد أعضاء المعاهدة. وينبغي أن يسهم الاتفاق إسهاما كبيرا في الأمن الأوروبي. وسيكون دخول الاتفاق حيز النفاذ على وجه السرعة لمصلحة جميع الأطراف. فمن شأنه أن يفي بالتزام "التقدم السريع نحو تسهيل استكمال إجراءات التصديق الوطنية" المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ١٩٩٩ للدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية. ولا ترى روسيا بديلا بناءً من دخول اتفاق تعديل المعاهدة حيز النفاذ على وجه السرعة.

وللأسف، لم ننجح في إطلاق العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، كما أن هيئة نزع السلاح معطلة. ومرة أخرى، السبب الرئيسي لذلك هو الافتقار إلى الإرادة السياسية لتحقيق التوفيق. ومع ذلك، أُجري عدد من المناقشات الموضوعية الهامة لبنود من جدول الأعمال هذا العام، ولو بشكل غير رسمي. وأظهرت تلك المناقشات أن أمام المؤتمر قدرا كبيرا من العمل، وكشفت رغبة أغلب المشاركين في أن يشرع المؤتمر أخيرا في مباشرة عمله. ونأمل مضاعفة الجهود الرامية إلى تقريب المواقف من أجل الاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، وأن تفضي هذه الجهود إلى التقدم الكبير الذي طال انتظاره.

وجهة نظرنا، فإن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٨، الذي قدمته روسيا، قد بدأ بداية جيدة. وهذه هي التجربة الأولى لإجراء تحليل مشترك من أجل صياغة نهج متفق عليه في هذا المجال. ومن الأهمية أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة قرارا آخر بشأن البند ٦٠ من جدول الأعمال، "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي"، وذلك حتى تعيد تأكيد الإطار والتوجه العامين لأنشطة الفريق. ويؤمل اعتماد مشروع القرار هذا، بالاستفادة من التجربة السابقة، بتوافق الآراء.

ولدينا تقييم إيجابي لعمل فريق الخبراء الحكوميين ضمن سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. واعتماد البروتوكول الخاص الجديد لهذه الاتفاقية، الذي يرمي إلى الحد من الآثار الإنسانية لمخلفات الحرب من المتفجرات، ثبت أنه كان حدثاً هاماً. ومن الأهمية الآن أن تستكمل جميع الدول كل إجراءات المصادقة الوطنية على البروتوكول الجديد لضمان دخوله حيز النفاذ على وجه السرعة.

ونؤكد مرة أخرى الدور الريادي للأمم المتحدة في صياغة نهج شامل تجاه المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤١/٥٨، فإن الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، التي عُقدت في حزيران/يونيه الماضي، شرعت في وضع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل روسيا مشاركتها البناءة في أنشطة الفريق؛ وقد يتمكن الفريق من

انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ومن الأهمية، أن يتم الحفاظ على الإطار القانوني وتعزيزه إذا لزم الأمر، وإعادة تحديد وتوسيع المعايير الأساسية للصكوك الدولية وأنظمة الرقابة على الصادرات. وتركيا طرف في جميع الصكوك والأنظمة في مجال أسلحة الدمار الشامل، وتقدم دعمها الكامل للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

إننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي والأساس الضروري لمتابعة تحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك، تدعو تركيا البلدان التي مازالت خارج المعاهدة إلى الانضمام إليها، وتدعو البلدان التي ارتدت عن تنفيذ المعاهدة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة.

ونظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزء أساسي من نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونطلب إلى جميع الدول التي لم ترم بعد بروتوكولات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك، ونقدم كل المبادرات الرامية إلى تشديد شروط الإمداد للمعدات والتكنولوجيا النووية البالغة الحساسية. ومن هذا المنطلق، تؤيد تركيا الاقتراح الداعي إلى جعل توقيع بروتوكول إضافي شرطاً لهذا الإمداد.

ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبيراً لمنع انتشار الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتؤيد تركيا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما كان ذلك أمراً مجدياً. ومن شأن التأكد من الانعدام الكامل للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة جغرافية معينة أن يخلق آثاراً مباشرة وإيجابية حيال الشواغل الأمنية للدول في تلك المنطقة. وفي هذا السياق، تؤيد تركيا فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتشجع

وتبقى روسيا مستعدة لإجراء المزيد من المناقشات بشأن سبل تحسين كفاءة عمل اللجنة الأولى. وعلى هذا الأساس، من الأهمية بصفة خاصة أن يراعي الطابع المحدد لمهام اللجنة ونطاق مسؤوليتها، واحترام حقوق الدول الأعضاء، وضمان ربط نهجنا بتنشيط عمل الجمعية العامة برمته.

السيد ايلشاك (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين في تهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى والإعراب عن أطيح التمنيات بإتمام أعمالنا بنجاح تحت قيادتكم القديرة.

لقد نشأت بيئة أمنية جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذه البيئة الجديدة، فإن التهديد الأوحده النابع من كتلة وموجه ضد الكتلة الأخرى قد حلت محله مخاطر وتهديدات متعددة الأنواع ولا تُحصى وغير تقليدية وغير متماثلة. فالأصولية العرقية والدينية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والكوارث الطبيعية، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل أصبحت قضايا أمنية يومية.

وأثبتت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هشاشة البيئة الاستراتيجية الجديدة. إذ أدركت الحكومات والرأي العام العالمي أن الإرهاب يمكن أن يكون مدمراً لاجتماعاتنا إذا زُود بأسلحة الدمار الشامل. وبدأ رعب القنابل القذرة يروع حكوماتنا. وذلك بدوره زاد يقظتنا إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

من حيث المبدأ، تؤيد تركيا نزع السلاح العالمي والشامل. وفي ضوء تلك الغاية، تدعم تركيا كل الجهود المبذولة لحفظ الأمن الدولي من خلال تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. إن بلدي، الذي يقع بالقرب من مناطق تشكل مخاطر انتشار كبيرة، يتخذ موقفاً ثابتاً ضد

وأحكام فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. وتقوم تركيا، إدراكا منها للأخطار التي تمثلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب استراليا والأرجنتين، بتقديم مشروع قرار بشأن أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد. وترى تركيا أن المجتمع الدولي لا بد أن يعمل معا بغية تفادي وقوع تلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتقدمة تكنولوجيا في الأيدي الآثمة. وإنني لعلى ثقة بان مشروع القرار سيحظى بالتأييد الكامل للجنة.

وإضافة إلى التهديدات التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا ندرك بشكل كامل المعاناة البشرية والخسائر التي يسببها الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأصبحت تركيا، بإجراء مشترك مع اليونان، طرفا في اتفاقية أوتاوا في آذار/مارس ٢٠٠٤. ولكن أنشطة إزالة الألغام ظلت تنفذ في تركيا منذ عام ١٩٩٨، ومن الزمّع أن يستكمل العمل لتطهير جميع الألغام المزروعة بحلول عام ٢٠١٤، تمشيا مع التزاماتنا الناشئة من الاتفاقية. وفضلا عن ذلك، فقد بدأنا إجراء مشاورات مع جيراننا بغية البدء بعملية لإزالة الألغام على حدودنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بار (إسرائيل).

وتركيا، بوصفها من مقدمي قرار الجمعية العامة ٤١/٥٨، تشارك مشاركة كاملة في هدف تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى بموازاة التهديدات التي أصبحت أكثر وضوحا للمجتمع الدولي. وتعرّف البيئة الأمنية الدولية الحالية على نحو متزايد بالأخطار والتهديدات التي تمثلها الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وعدم الاستقرار الإقليمي والصراع، والجريمة المنظمة، والتطرف بجميع أشكاله. ويشكل تبسيط عمل

جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تفاهم إقليمي مشترك على هذا المشروع، بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وننظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها عنصرا هاما للنظام الدولي للضمانات النووية. وبالتالي، فإننا نناشد الدول الـ ١١ المتبقية أن تصبح أطرافا في المعاهدة من دون تأخير بغية تمهيد الطريق أمام دخول المعاهدة حيز النفاذ عاجلا وليس آجلا.

وتولي تركيا أهمية خاصة للتفاوض على إبرام معاهدة غير تمييزية وشاملة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن شأن حظر إنتاج تلك المواد أن يعزز منع الانتشار ونزع السلاح النوويين وبالتالي الأمن الدولي. وفي مؤتمر نزع السلاح، فإن الأمر الأساسي هو بدء مفاوضات بناء على تقرير المنسق الخاص عن هذا البند (CD/1299) والولاية المحددة في ذلك التقرير لإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

كما أن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها العشوائي يمثل تهديدا كبيرا للسلام والأمن، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من المجتمعات والبلدان. ويعتقد بشكل عام انه يقتل، في المتوسط، ٥٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام بالأسلحة الصغيرة. ووفقا للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٤، يقال إن ضمن هؤلاء، يقتل ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في الصراعات المسلحة و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في حوادث لا تعزى إلى حالات الصراع. وسنواصل الإسهام بشكل نشط في كل المساعي التي تبذل في إطار الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى بغية تعزيز التعاون الدولي وتطوير قواعد

الهيئات لم تسنفذ وان كل ما نحن بحاجة إليه هو الإرادة السياسية لجميع البلدان المهتمة بالتوطيد الحقيقي للدور المحوري للأمم المتحدة في كفالة السلام والأمن.

وترحب بيلاروس بالدور النشط الذي يضطلع به مجلس الأمن في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن على استعداد للتعاون التام مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونظراً للحالة الأمنية الدولية اليوم ونظراً للتهديد الحقيقي بأن يبي الإرهابيون ما يسمى بالقنابل القذرة ويستخدموها، فإن جمهورية بيلاروس تعتزم أن تسهم في جهود المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بأن قرار الجمعية العامة ٥٧/٥٠، المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة لأسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة" الذي ابتدرته بيلاروس، يشكل استكمالاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويرمي إلى خفض تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وترحب بيلاروس أيضاً بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وتشارك في أهدافها. واتساقاً مع تشريعاتنا الوطنية، فإننا مستعدون للتعاون مع الدول التي تشارك في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في اتخاذ تدابير نشطة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن جميع الأنشطة الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها ينبغي أن تقوم على أساس النهج المتعدد الأطراف ويجب ألا تؤدي إلى تقويض الآليات التي أنشئت في إطار النظم الحالية لمنع الانتشار والهيكل الدولية ذات الصلة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أهم صك في هذا المجال، إذ يوفر للمجتمع الدولي برنامج عمل متسقاً في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبالرغم من غياب التوصيات الموضوعية المنسقة من قبل

اللجان الرئيسية بعدد هاماً لإصلاح الأمم المتحدة، الذي نؤيده. وسيكون من المفيد تجاوز خلافاتنا بشأن الطرائق والبدء بالتركيز على المسائل الهيكلية والإدارية الرامية إلى تحقيق نتائج واقعية. وينبغي أن يكون بناء الثقة وتعزيز تفاهمنا المشترك وتقييم التجربة المكتسبة من هذه الممارسة لإعادة الهيكلة هي العناصر التوجيهية في هذه المرحلة.

السيد سيتشو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يهنئ وفد جمهورية بيلاروس السفير دي ألبا على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. ويمكنه أن يعول على دعمنا وتعاوننا معه في الاضطلاع بأنشطته.

لم يصبح العالم أكثر أماناً أو هدوءاً في العام الماضي. وما زال تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهديد وقوعها في أيدي الإرهابيين والمنظمات الإرهابية القادرة على استخدامها ضد المدنيين بمثابة سيف داموقليس المسلط على المجتمع. وكل يوم يقع العشرات من الأشخاص ضحايا للألغام الأرضية المضادة للأفراد وضحايا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن على ثقة بأن السبيل الوحيد لحل المشاكل يكمن في إتباع النهج المتعدد الأطراف ويتوقف على جهود المجتمع الدولي بأسره. كما أن مشاكل اليوم تقتضي أن يتم تعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة وتنسيق إجراءاتها مع المنظمات الإقليمية. وللأسف، فإن اللجنة الأولى تبقى المنتدى الوحيد للأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح ومنع الانتشار الذي لديه جدول أعمال كامل ولديه القدرات على اتخاذ القرارات من حيث المبدأ. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح أو مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء على جدول الأعمال.

وبيلاروس، بوصفها دولة تشدد على دور تلك الهيئات في تعزيز الأمن الدولي، لا يسعها سوى أن تشعر بالقلق إزاء تلك الحالة. ونحن مقتنعون بأن إمكانية هذه

الاتحاد السوفياتي. وفي هذا الصدد، نناشد الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية توفير المساعدة التقنية والتكنولوجية والمالية لبيلاروس في الجهود التي تبذلها للقضاء على مخزونها من الألغام الأرضية.

وتؤيد بيلاروس توسيع تدابير الشفافية في مجال التسلح، وتقديم البيانات بانتظام إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما أننا نقدم أيضا المعلومات بشأن تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ (ت)، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".

إن وفدنا يؤيد نشاط الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. وتعلق بيلاروس أهمية خاصة على تطوير تدابير بناء الثقة على المستويين الإقليمي والثنائي؛ وهذه المسألة من بين الأولويات في سياستنا الخارجية. ونتيجة للتعاون النشط مع البلدان المجاورة، فإن بيلاروس أكملت وضع ما نسميه حزام حسن الجوار على طول حدودها. فقد تم إبرام الاتفاقات حول التدابير التكميلية لبناء الثقة وبناء الأمن في عام ٢٠٠٤ مع لاتفيا وبولندا. وإننا نعتبر تلك الاتفاقات بمثابة مساهمة حقيقية في تعزيز النظامين الأمنيين الإقليمي والأوروبي.

إننا ندرس بعناية الاقتراحات التي تقدم بها عدد من الدول فيما يتعلق بإصلاح اللجنة الأولى. ويجب علينا أن نقرر، على أساس متعدد الأطراف، ما ينبغي عمله بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لكي نحسن عمل اللجنة ونجعله أكثر فعالية، وهذا هدف يحظى بتأييدنا. وعلى غرار ما قامت به

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للدول الأطراف في المعاهدة، إلا أننا نعتبر أن عقد المؤتمر يوفر فرصة حقيقية للمجتمع الدولي حتى يتغلب على حالة الجمود ويتقدم إلى الأمام نحو تحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

وبيلاروس تؤيد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أبكر وقت ممكن. ونهيب بكل الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تفعل ذلك دونما تأخير.

ومن أهم القضايا حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ المشاورات حول هذه المشكلة. ومسألة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية يجب أن تكون أيضا موضوع نظام قانوني دولي، وخاصة فيما يتعلق بحظر نشر الأسلحة الهجومية في الفضاء.

إن جمهورية بيلاروس تنتهج سياسة خارجية مسؤولة ومتسقة تهدف إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وبصفتنا إحدى الدول التي اعتمدت المدونة الدولية لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية - أي مدونة لاهاي لقواعد السلوك - تؤيد بيلاروس إقامة تعاون شامل بين المدونة والأمم المتحدة.

ونعلق أهمية رئيسية على الوفاء بالتزاماتنا الوطنية بموجب اتفاقية حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتكديسها وإنتاجها ونقلها وتدمير تلك الألغام. وامتثالاً لهذه الاتفاقية، يجب أن يدمر بلدي مخزوناتنا من الألغام الأرضية في غضون أربع سنوات. وتحتاج بيلاروس إلى موارد مالية وتكنولوجية كبيرة لكي تضمن القضاء على ما يزيد على ٤ ملايين من الألغام المضادة للأفراد التي ورثناها بعد تفكك

يشكّل كارثة مروعة في آثاره المزرعة للاستقرار بالنسبة للدول - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

إن السلم والأمن يتعرضان للخطر ليس بسبب الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضا بسبب أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك على وجه الخصوص الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي تشكّل أيضا تهديدا كبيرا للبيئة الأمنية الدولية، ولا سيما مع ظهور تكنولوجيات متقدمة جديدة تتوفر بشكل متزايد وتيسّر نقل هذه الأسلحة وانتشارها. وهذا مثير للقلق بشكل خاص في عصر تفشي الإرهاب. إن الإرهاب هو آفة عصرنا. وإريتريا، في أقل من عقد على استقلالها، هوجمت عدة مرات من مجموعات إرهابية تسببت أفعالها الجنونية بقتل المواطنين والزوار الأجانب على حد سواء. ووقعت الهجمة الأخيرة أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الحادية عشرة لاستقلالنا في عاصمة بارينتو الإقليمية وفي مدينة أخرى، هي تيسيبي. وقد جاء المعتدون من بلد مجاور لنا. كما أحبطت هجمات مشابهة في مدن أخرى في الوقت المناسب. إن إضفاء الطابع الدولي على الإرهاب، مشفوعا بسهولة توفر الأسلحة - جميع أنواع الأسلحة - وبالتقدم في أساليب نقلها وانتشارها، قد جعل من القضاء على الإرهاب وعلى الأسلحة التي يمكن أن يحصل عليها مسألة ذات أولوية ملحة.

وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق كثيرة من العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا، قد جعل تلك الأسلحة تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن والاستقرار. فالآثار المدمرة الهائلة لتلك الأسلحة أضحت حلية بسبب ما خلفته الحروب والصراعات في مناطق كثيرة في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وكذلك في ليبيريا وسيراليون. وتدرك حكومة إريتريا تماما ضرورة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي من أجل القضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفود أخرى، فإننا نعرب عن الأمل أن تتزامن عملية الإصلاح هذه مع الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وفي الختام، يود وفدنا أن يعرب عن أمله أن يقوم المجتمع الدولي بتطوير آليات يعوّل عليها لمواجهة المخاطر والتهديدات الجديدة. وجمهورية بيلاروس، من جانبها، سوف تواصل المشاركة النشطة في هذه العملية.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يوفد

وفد إريتريا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يهنئ السفير دي ألبا على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. كما نهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، على بيانه الاستهلاقي.

كان من المعتقد أن نهاية الحرب الباردة واستبدالها بنظام دولي جديد متطور سيهيئان بيئة أمنية جديدة مؤاتية لتحقيق التعاون بين من كانوا أعداء في الماضي لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يقدمها ذلك النظام الجديد. وبالفعل، فقد تحقق بعض التقدم في الاتجاه السليم. ولكن مما يثير الإحباط أن التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن قد ازداد بدلا من أن يتراجع. فالتهديدات التقليدية للسلم قد طغت عليها أشكال جديدة من التهديد مثل الإرهاب. وإن دور الأطراف الفاعلة التقليدية - أي الدول - قد طغى عليه دور الأطراف الفاعلة من غير الدول، التي لا ترتبط بأرض وتعمل بصورة خفية، بمن فيهم الإرهابيون وأمراء الحرب وأمراء المخدرات وغيرهم من الخارجين على القانون الذين يعملون عبر الحدود الوطنية. والأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لم يتم القضاء عليها أو حتى تخفيضها بشكل معقول، كما أن التدمير الذي تتسبب به الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة التقليدية والألغام الأرضية

تعددية الأطراف هي وحدها - لا سيما تحت رعاية الأمم المتحدة - القادرة على توفير المصدقية والشرعية. لذا يتحتم تعزيز تعددية الأطراف وكفالة تفوق دور الأمم المتحدة. ولا بد من دعم تعددية الأطراف عن طريق إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، والنهوض بسيادة القانون، ورفض منطق القوة، واحترام الميثاق وحرمة الاتفاقات التعاھدية.

السيد الشامي (الإمارات العربية المتحدة): السيد

الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة، وإننا على ثقة بأن خبراتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في تعزيز مداولاتنا الرامية إلى تحقيق تصوراتنا فيما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم للدورة السابقة، وأيضاً وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وإدارته على الجهود الطيبة التي بذلوها من أجل تطوير آليات التعاون الدولي في مجالي نزع السلاح واستتباب الأمن والسلم الدوليين.

إن البنود قيد البحث أمام هذه اللجنة الهامة تشكل أبرز المسائل الرئيسية المدرجة في جداول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، نظراً لطبيعتها وأهميتها وارتباطها المباشر بمسألة صون الأمن والسلم الإقليمي والدولي، التي بدونها لن تتمكن من تحقيق ما ننشده جميعاً من عوامل الاستقرار والأمان وفوائد العولمة والتنمية المستدامة.

ونظرة سريعة إلى ما شهدته البيئة الدولية خلال سنوات العقد الأخير من متغيرات متسارعة تبين لنا أنه قد صاحبها جملة من التهديدات الأمنية الخطيرة، التي ساهمت بشكل أو بآخر في حالة عدم الأمان والاستقرار التي تعيشها

وتحقيقاً لهذا الغرض، فقد أيدت باستمرار جميع مبادرات وبرامج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في القرن الأفريقي. كما أجرت مشاورات مستمرة مع الدول التي تنتهج نفس السياسة في المنطقة.

إن القرن الأفريقي من المناطق التي تنفشى فيها بشكل كبير الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، التي تلحق الدمار والفوضى بأسباب المعيشة لشعبنا حتى بعد انتهاء الصراع بوقت طويل. فهذه الأسلحة الفتاكة قد أودت، وما زالت تؤدي بحياة الكثير من الضحايا كل عام بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لإزالتها. وكان لها أثر مدمر على جهود إعادة التعمير وبرامج التنمية. وتنشئ حكومة إريتريا شبكات أمنية لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، بمن فيهم الأطفال والمسنون، من الآثار الضارة للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وذلك باتباع استراتيجية طويلة الأجل للاضطلاع ببرنامج شامل للتصدي للعواقب الإنسانية المترتبة على العدوان الإثيوبي.

وهناك الآن شبه اتفاق عام على أن المجتمع الدولي لن يتمكن من مواجهة تحديات الزمن، بما في ذلك التهديدات التقليدية والجديدة الموجهة إلى السلم والأمن والاستقرار، إلا عن طريق تعددية الأطراف. ومن المقبول الآن أن الأمم المتحدة - أي الأمم المتحدة بعد تقويتها وتنشيطها وإصلاحها - تبقى أداة لا غنى عنها في مسعى البشرية إلى نزع السلاح، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وإنهاء التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على البلدان النامية، ووضع حد لبلاء الإرهاب والظواهر المشابهة.

ويشاطر الوفد الإريتري المتكلمين السابقين القلق الذي أعربوا عنه من تناقص دور تعددية الأطراف في مسائل نزع السلاح والسلام والأمن، ويشاطرهم أيضاً الرأي بأن

الغير، والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ استخدام القوة، وحل خلافاتها بالطرق التفاوضية.

ورغم أن وقف الحرب الباردة كان قد جسد إعلان انتهاء المواجهات الدولية التي غالبا ما تخللها سباق للتسلح الاستراتيجي الشامل، والتهديد النووي، فإن التقدم البطيء الذي تحقق في مجال نزع هذه الأنواع من الأسلحة، تراجع مؤخرا بشكل ملموس، فيما أفادت الإحصائيات الأخيرة إلى أن الإنفاق العسكري العالمي على إنتاجها وتكديسها شهد زيادة تصل إلى نسبة ٥ في المائة، وهو ما يتناقض شكلا وجوهرا مع الالتزامات ذات الصلة في إعلان قمة الألفية، والتعهدات الأخرى التي قطعتها الدول على نفسها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، لا سيما تلك المتصلة بمجموعة الخطوات العملية التي اعتمدها المؤتمر والرامية على تعزيز دور هيئة نزع السلاح في مجال إخضاع الدول الحائزة للسلاح النووي للتقيد بالتزاماتها القاضية بالتخفيض المنهجي والتدريجي والمتعدد الأطراف لترساناتها العسكرية الاستراتيجية، وتحويل مكوّناتها إلى الأغراض السلمية، في إطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، وأيضا حث الدول الأخرى غير الحائزة والساعية إلى الحصول على هذه الأنواع من الأسلحة على إعادة النظر والتراجع عن مواقفها بهذا الخصوص، وبضرورة الاحتكام إلى معايير الاتزان وضبط النفس. كما نطالب في هذا السياق بضرورة وضع صك عالمي وغير مشروط يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن إنشاء آليات متخصصة وجادة تُعنى بمتابعة جهود القضاء التدريجي على هذه الأسلحة بأنواعها، بما فيها إنشاء هيئة دولية معنية بالتفاوض على وضع معاهدة تمييزية

شعوبنا اليوم، والتي تتجلى في تنامي أعمال العنف والإرهاب، واتساع رقعة النزاعات والصراعات الإقليمية والداخلية، التي ما زالت تغمر الملايين من البشر في العالم، وتشد إلى ساحتها بلدانا ومناطق مجاورة.

وبالنظر إلى ضخامة حجم وأنواع الأسلحة المقترنة بهذه الصراعات والتهديدات الأمنية الخطيرة، والدمار الناجم عنها، والصعوبات التي تنطوي على جهود بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهائها، لا بد أن ندرك تماما فداحة الخسائر البشرية والمالية والبيئية الكبيرة التي كان من الأجدر تخصيصها لتعزيز أهداف وبرامج التنمية، ورفاهية شعوبنا. وعليه، فإننا نرى أن هذه المسألة تستدعي تعزيز فهمنا المشترك للأسباب الجذرية للصراعات المسلحة والتهديدات القائمة، والدور الذي يمكن أن تؤديه جهود نزع السلاح في مجال وقفها أو منع اندلاعها، وإيجاد عالم خال من العنف والخوف، قائم على تدابير بناء الثقة، ومبادئ التسامح والتضامن بين الدول والشعوب.

كما نؤكد على أن تحقيق السلام العادل والاستقرار في مناطق بؤر التوترات والنزاعات في العالم، لا سيما في الخليج العربي وبعض المناطق الأخرى المجاورة، لن يتم في ظل مواصلة بعض دولها إجراء التجارب النووية والتسابق على امتلاك ونقل وإنتاج وتخزين المواد الانشطارية والنووية، وذلك في إطار مفهومها الذاتي لمسألة الردع الأمني، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في خلق خلل واضح في التوازنات العسكرية والأمنية الاستراتيجية في مناطقها، وهو ما يستدعي تعزيز توجهنا المشترك الرامي إلى تطوير آليات تسوية الصراعات والخلافات القائمة بالطرق والوسائل السلمية والقانونية، وتقيد الدول بالتزاماتها ومسؤولياتها المنصوص عليها في مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، وجلة الاتفاقيات والتدابير القانونية الأخرى المنظمة للعلاقات الدولية، لا سيما تلك الداعية إلى عدم التعدي على أراضي

جميع أشكال التهديد، ويسودها التعايش السلمي والأمن والازدهار والرخاء.

السيد فايسلار (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السفير دي ألبا على انتخابه لرئاسة اللجنة، وبالتأكيد على كامل دعم وفد بلدي له. إن التزام المكسيك في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلا عن خبرته الشخصية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، سيكونان بلا شك عوناً كبيراً في ضمان نجاح عملنا.

إن الهدف من عملنا في اللجنة الأولى هو مواجهة التحديات الكبيرة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإلى جانب نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ينبغي أن نشير إلى مشكلة حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل والتحديات التي تشكلها بعض أنواع الأسلحة التقليدية التي تقتل الآلاف كل سنة.

وكما لاحظ عدد من الوفود بالأمس، فإن اللجنة الأولى هي أفضل آلية للتعاون الدولي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي ألا نقلل من أهمية مواصلة أنشطتنا في إطار الأمن المتعدد الأطراف على أساس القانون الدولي وتوفير تدابير فعالة للتحقق.

إن المهمة الأولى الملقاة على عاتقنا هي تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. وهنا يؤيد وفد بلدي اقتراح الرئيس بتنفيذ تدابير معينة، دونما تأخير، تهدف إلى إجراء تحسينات عملية في أساليب عملنا، مع مراعاة الاقتراحات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٨. ونرحب ترحيباً خاصاً، باقتراح الرئيس بتبادل وجهات النظر على نحو تفاعلي بشأن العمل الذي ينتظرنا والأولويات التي يتعين تحديدها.

ومما يثير قلقنا التقدم الضئيل المحرز في مجال حظر أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن ندرك أن القضاء الكامل

ومتعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والمتفجرات النووية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انضمت إلى معاهدات حظر الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية تعزيزاً لعالميتها، تعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل عاملاً رئيسياً هاماً لتخفيف حدة التوترات والتزاعمات وسباق التسلح الإقليمي. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي مجدداً إلى المساهمة في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والنووي في الشرق الأوسط بما فيه الخليج العربي، وذلك من خلال اتخاذ جميع التدابير الفاعلة والكفيلة بحمل إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار، إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة، والعمل على تفكيك جميع منشآتها النووية الخطيرة. بعد إخضاعها بالكامل إلى رقابة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملاً بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقرارات الأخرى الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٠. كما ندعو في هذا السياق إلى تقييد الدول بوقف كل المساعدات العلمية والمالية المستغلة في تطوير هذه المنشآت النووية الإسرائيلية والمهددة لمساعي وجهود عملية السلام في الشرق الأوسط.

ختاماً، نؤكد على أن وقف سباق التسلح بأنواعه في العالم، يتطلب إعادة تقنين وتعزيز أساليب عمل اللجنة الأولى بالإضافة إلى هيئة نزع السلاح، وغيرها من الترتيبات الأخرى ذات الصلة، بما يمكنها من إيجاد الآليات الدولية الفاعلة والرامية إلى تطوير أحكام تنظيم امتلاك الدول للأسلحة المتطورة، وضبط معايير مراقبة وإنتاج وتخزين واستخدام المواد والمعدات الخطيرة التي تدخل في صناعتها، وبما يساهم في خلق بيئات إقليمية ودولية مستقرة خالية من

إن الحال أقل إحباطا فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ففي ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تم إحراز تقدم كبير في مجال تنفيذ برنامج العمل، وبدأت المفاوضات هذا العام في نيويورك بشأن إبرام صك دولي لوضع علامات على هذه الأسلحة وتعبئها. ويخطط زميلي السفير أنطون تالمان، الذي يتأسس المفاوضات، لعقد مشاورات غير رسمية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، على هامش أعمال دورة اللجنة الأولى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر قد نجحت في اعتماد البروتوكول الخامس المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب. وينبغي مواصلة بذل تلك الجهود، وبلدي ملتزم بالاضطلاع بنشاط برئاسة فريق الخبراء العسكريين المشكل للتقليل إلى أقصى حد من أثر تلك الأسلحة.

وأخيرا، فإن المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي سينعقد في نيروبي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون فرصة للترحيب بالتقدم الهام المحرز منذ بدء نفاذ الاتفاقية، ولتجديد التزامنا بإيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ومن الأهداف المهمة بالنسبة لبلدي تحقيق عالمية هذه الاتفاقية واحترام الجميع لأحكامها، بما في ذلك الأطراف الفاعلة من غير الدول.

السيد سكينر - كليه (غواتيمالا) (تكلم بالإنجليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

ونود أيضا أن نشكر وفد البرازيل على بيانه المفصل المقدم نيابة عن مجموعة ريو. وبينما نؤيد ذلك البيان كامل التأييد، يعتقد وفد بلدي أنه من المناسب تقديم ملاحظات

على تلك الأسلحة ما زال هدفا بعيد المنال. ولكن هناك بعض التدابير التي يمكن تنفيذها بدون تأخير، والتي ينبغي أن تقربنا من تحقيق ذلك الهدف.

إن أول إجراء، والأكثر إلحاحا، هو احترام الالتزامات القائمة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن ليبيا أوقفت تماما برنامجها لأسلحة الدمار الشامل. ويناشد وفد بلدي، في جملة أمور، إيران أن تحترم جميع القرارات التي اتخذها في ١٨ أيلول/سبتمبر مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن جميع البرامج النووية العسكرية؛ وهنا، فإننا ندعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي للمسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية.

والإجراء الهام الثاني هو زيادة الجهود التي نبذلها لتحقيق عالمية كل الاتفاقات في ميدان أسلحة الدمار الشامل. ونناشد البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية منع استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، أن تفعل ذلك دونما تأخير.

أما الإجراء الثالث فهو البدء، دونما تأخير بإجراء مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض عسكرية. ويأمل وفد بلدي أن يتفق كل الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، في بداية العام القادم، على برنامج عمل لكي تبدأ في نهاية المطاف الأعمال الموضوعية بشأن هذه المسألة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

بشأنها توافق في الآراء. وبالرغم من ذلك، نعتقد أنه ينبغي ألا تتغير طبيعة عمل اللجنة الأولى، حيث أنها المحفل الدولي الأنسب والأكثر تمثيلاً لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن. وما يمكن أن نفعله، ويجب أن نفعله، هو تعزيز تلك اللجنة.

وفي هذا الصدد، ومع أخذ الفوائد التي تتأتى من العمل الجماعي في الاعتبار، ينبغي أن نركز جهودنا على تنفيذ قراراتنا وعلى ضمان أن يتم الوفاء بها. ويمكن أن يحدث هذا نتيجة وجود آليات تكميلية للمتابعة مع توفر الإرادة السياسية الضرورية لتنفيذها. وأي تغيير نرغب في القيام به في اللجنة سوف تترتب عليه آثار بالنسبة للعنصرين الأساسيين الآخرين لترع السلاح المتعدد الأطراف ألا وهما: مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ومن ثم، فإن العلاقة المتبادلة بين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تقتضي أن يتمحور مجال أنشطتنا حول الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وقبل أن أنهى بياني أود أن أشير باختصار إلى قضيتين محددتين لهما أهمية خاصة بالنسبة لوفدنا. أولاً، إننا نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وأحكام اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولذلك، سنواصل المضي قدماً في تنفيذ برامجها على المستوى الوطني. كما نرحب بالمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الذي سينعقد في الأسبوع القادم في نيروبي، كينيا، وباجتماع الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة، والذي سينعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في نيويورك.

إضافية بشأن بعض البنود التي نعتبرها ذات صلة بالموضوع، وكذلك بشأن الصورة الشاملة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ومع ذلك، فإننا سنمتنع عن تناول بنود ذات أولوية من جدول الأعمال، بالرغم من أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بالنسبة لتلك البنود.

مرة أخرى، تجتمع اللجنة الأولى في جو من عدم اليقين حيال الأمن الدولي. لقد شاهدنا سلسلة من الأعمال الإرهابية التي وإن كان لها تأثير مباشر على عدد من البلدان، إلا أنها تهزنا جميعاً بشكل متساو. فهذه الأعمال الإرهابية لا تشير فحسب إلى بداية عهد جديد في مجال الأمن الدولي، بتقديم بُعد جديد بالنسبة لترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بل إنها تشكل أيضاً تحديات جديدة لأعمال اللجنة الأولى ولأداء آلية نزع السلاح بأكملها. ونحن مقتنعون الآن، أكثر من أي وقت مضى، بأن مكافحة الإرهاب تتطلب قيام كل بلد من بلداننا بنشاط، تكمله أعمال متعددة الأطراف تضطلع بها الهيئات الإقليمية والعالمية على حد سواء بدور أساسي.

وهكذا، فإن القرارات التي اتخذت بناء على توصية اللجنة الأولى والصكوك القانونية التي اعتمدت في الأمم المتحدة تمثل الآن، أكثر من أي وقت مضى، الوسيلة المتاحة للدول لمعالجة هذا الواقع الدولي الجديد بشكل جماعي وفعال. ويجب علينا ألا نحافظ على إنجازاتنا في مجال نزع السلاح فحسب، بل أن نعززها ونقويها أيضاً من خلال الاشتراك فيها وتنفيذها على الصعيد العالمي.

إننا ندرك الزخم الذي تحقق نتيجة جهود إعادة التنشيط المبذولة في الدورة الأخيرة للجمعية العامة والتدابير العملية الجديدة التي بدأت تولدها تلك الجهود. وعكفنا بالتالي على دراسة الاقتراحات المختلفة لتحسين عمل اللجنة الأولى، ونرحب بالتنفيذ التدريجي للتغييرات التي يتحقق

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أمين اللجنة الخامسة، السيد موسيس أبيليان، لكي يقدم لنا إحاطة إعلامية بشأن البند ١٠٩ من جدول الأعمال فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي المقترح، وبالتحديد فيما يتعلق بالنظر فيه من قبل لجنة البرنامج والتنسيق.

السيد أبيليان (أمين اللجنة الخامسة) (تكلم بالانكليزية): بناء على طلبكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن اللجنة الأولى، أود أن أقدم بعض الإيضاحات بشأن البند ١٠٩ من جدول الأعمال، "تخطيط البرامج". لقد أحيل هذا البند إلى اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة على أساس الولايات المنبثقة عن القرارات ذات الصلة للجمعية العامة. وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٦/٥٤ لعام ١٩٩٩، توصية لجنة البرنامج والتنسيق، التي أوصت بأن تدرج الوكالات المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية للجمعية العامة في برنامج عملها بنداً بشأن تخطيط البرامج لاستعراض الخطة المتوسطة الأجل المقترحة وتنقيحاتها. وتبعاً لذلك، قامت الجمعية العامة في الدورة السابعة والخمسين، في قرارها ٢٨٢/٥٧، بإعادة التأكيد على وجهة نظرها بأن الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفضلاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية ينبغي أن تدرج في برنامج عملها استعراضاً لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة بعملها وأن تتخذ الإجراءات المناسبة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الجمعية العامة، خلال الدورة الثامنة والخمسين في العام الماضي قررت، بناء على اقتراح الأمين العام بشأن تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة للتغيير، أن تطلب إلى الأمين العام أن يعد، على أساس

ثانياً، نود التشديد على أهمية اللجنة الوطنية لترع السلاح التي أنشأناها مؤخراً، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في تنفيذ برنامج وطني لترع السلاح، ينسّق الأعمال التي تتخذها الأطراف الفاعلة المختلفة لتقليص حوادث العنف المسلح، وتقليل توافر الأسلحة والذخيرة، وزيادة الوعي لدى الناس بالآثار الضارة للأسلحة. وهناك دور أساسي آخر للجنة وهو أن تعمل بوصفها جهازاً وطنياً مسؤولاً عن الامتثال للقواعد التنظيمية ذات الصلة وإجراء التحقيقات والإشراف على المبادرات المضطلع بها لمكافحة الاتجار غير المشروع. وهي تهدف أيضاً إلى أن تكون نقطة الاتصال الدولية بشأن قضايا نزع السلاح.

إن هذه الدورة تسجل بداية عام مثقل بالأعمال في مجال نزع السلاح. والفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، والاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين لدراسة تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة سوف يوفران الفرصة للبحث عن وسائل جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الاستعراضي القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيوفر لنا الفرصة لكي نؤكد من جديد عزمنا على منع استخدام وانتشار الأسلحة النووية، مع الالتزام القاطع بالقضاء عليها. وهذا يكتسي المزيد من الأهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما أن قضية الإرهاب تحتل الآن مركز الصدارة في برنامج الأمن العالمي، وأن هناك احتمالاً لم يسبق له مثيل بوقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. دعونا نغتنم هذه الفرصة ونبعث برسالة واضحة مبدئية تؤكد التزامنا بتحقيق التقدم في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

الاستراتيجي سوف توجّه عملية تخصيص موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية في الميزانيات البرنامجية اللاحقة.

إن نظر اللجنة الأولى في الخطة المتوسطة الأجل ليس مسألة جديدة. وآخر مرة عُرضت المسألة على اللجنة الأولى كانت خلال الدورة الخامسة والخمسين، عندما كانت الجمعية العامة تنظر في الخطة المتوسطة الأجل الحالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وفي الدورة الخامسة والخمسين، أحاطت اللجنة الأولى علماً بالخطة المتوسطة الأجل بشأن برنامج نزع السلاح وأيدت توصية لجنة البرنامج والتنسيق التي أُحيلت بعد ذلك إلى اللجنة الخامسة. وإن الاختلاف، هذه المرة، هو كما قلت إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تستطع أن تتوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك فإن هناك اقتراحاً قدمه الأمين العام، ويرد في الوثيقة A/59/6 (البرنامج ٣)، كما أن هناك فصلاً في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/59/16) يتصل ببرنامج نزع السلاح، والذي يتضمن فرعاً بشأن مناقشات اللجنة وأيضاً الاقتراحات ذات الصلة التي أعدها الدول الأعضاء خلال مداولات اللجنة. ولكن اللجنة لم تؤيد أيّاً من تلك الاقتراحات.

وبما أن لجنة البرنامج والتنسيق هي لجنة فرعية للجمعية العامة، فإن اللجنة الأولى هي المكلفة الآن بالنظر في الإطار الاستراتيجي لترع السلاح الذي اقترحه الأمين العام، ويقع على عاتقها أن تدرس المقترحات، وأن توافق عليها أو ترفضها أو تجري تعديلات عليها، وأن تأتي بصيغتها النهائية. وسوف يكون تصرف اللجنة الأولى نهائياً، لأن اللجنة الخامسة لن تعيد فتح مناقشة أي موضوع تمت الموافقة عليه في اللجنة الأولى.

ومن ناحية إجرائية، ستعرض على اللجنة الوثيقتان اللتان ذكرتهما: A/59/6 (البرنامج ٣) و A/59/16. وسيقوم مدير برنامج نزع السلاح بعرض البرنامج. وسيحضر معنا

تجريبي، إطاراً استراتيجياً لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، يستعاض به عن الخطة الحالية المتوسطة الأجل لفترة أربع سنوات، ويضم جزأين: الجزء ألف، خطة عامة تعرض الأهداف الأطول مدى للمنظمة، والجزء باء، خطة برنامجية لفترة سنتين، وتغطي مدة سنتين فحسب.

إن لجنة البرنامج والتنسيق التي تعمل على أساس التوافق في الآراء، لم تتمكن، في دورتها الرابعة والأربعين، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج نزع السلاح. وقد قامت الجمعية العامة، بناء على توصية لجنة البرنامج والتنسيق، وبناء على قرار المكتب، بإحالة برنامج نزع السلاح للإطار الاستراتيجي إلى اللجنة الأولى لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه وتقديمه بعد ذلك إلى اللجنة الخامسة لكي تنظر في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقامت الجمعية العامة ليس بإحالة البرامج ذات الصلة إلى اللجنة الأولى فحسب، بل أحالت برامج إلى لجان رئيسية أخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، أُحيل برنامج التجارة والتنمية إلى اللجنة الثانية؛ وأحيل برنامج حقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة؛ وأحيل البرنامج الخاص بالإعلام إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

ووفقاً لقواعد تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم فإنه يكون للجمعية العامة - وفي هذه الحالة، يكون للجنة الأولى - أن تقبل الإطار الاستراتيجي الذي يقترحه الأمين العام، أو توقفه، أو تعيد صياغته، أو ترفضه. وإن الخطة المتوسطة الأجل، أو مثلما نسميها الآن الإطار الاستراتيجي، هي ترجمة الولايات التشريعية إلى برامج وبرامج فرعية. وتنبت أهدافها واستراتيجيتها من التوجيهات والأهداف السياسية العامة التي تحددها الهيئات الحكومية الدولية وتعكس أولويات الدول الأعضاء المحددة في التشريعات - وهي في هذه الحالة قرارات اللجنة الأولى. والأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل أو الإطار

لجنة البرنامج والتنسيق، ربما لأول مرة في تاريخها، على ما أعتقد، لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار الاستراتيجي لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولم يجر تعميم الوثائق المعروضة علينا سوى قبل فترة وجيزة، ولذلك سيكون من المناسب، سيدي، لو أنكم تعقدون جلسة لكي نتمكن من إجراء مناقشة ملائمة وكاملة بشأنها.

ولدي استفسار صغير أوجهه إلى الأمانة. فقد جاء في الفقرة ٨٩ من الوثيقة A/59/16 أنه "اقترحت إدخال التعديلات التالية على البرنامج ٣، نزع السلاح". فمن اقترح تلك التعديلات؟ هل اقترحتها بلدان، وإذا كان الأمر كذلك، أية بلدان؟ وينبغي إدراجها في قائمة لكي نكون على علم بها. ومن صاغ تلك التعديلات؟ أم أن تلك التعديلات قد اقترحتها الأمانة في ضوء المناقشة التي جرت في لجنة البرنامج والتنسيق؟ وهل لأمين اللجنة الخامسة أو غيره أن يرشدنا بشأن هذه المسألة الهامة؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعطي الكلمة لأمين اللجنة الخامسة.

السيد أبلان (أمين اللجنة الخامسة) (تكلم بالانكليزية): التعديلات الواردة في الفقرة ٨٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/59/16) اقترحتها دول أعضاء. ووفقا لأساليب عمل اللجنة، لم يطلب الأعضاء تعريف واضعي التعديلات أثناء المشاورات غير الرسمية. وفي بعض الأحيان قد تسأل دولة عضو من هو واضع التعديل عندما يقدم بلد تعديلا أثناء المفاوضات. وبالطبع، فإن شعبة تخطيط البرامج والميزانية في الأمانة العامة لديها المعلومات بشأن واضعي التعديلات، ولكن الأمر يعود إلى اللجنة الخامسة، تمشيا مع أساليب عملها، في أن تدرج أسماء تلك البلدان عندما تجري مناقشتها، أو أن تتبع أسلوب عمل لجنة البرنامج والتنسيق بهذا الشأن.

موظفون من إدارة شؤون نزع السلاح وشعبة تخطيط البرامج والميزانية لمساعدة اللجنة في مداولاتها من أجل التوصل إلى نتيجة نهائية.

وإنني مستعد للإجابة على أية أسئلة قد يود الأعضاء طرحها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن غمضي قدما، أود أن أذكر بأن الرئاسة تعتزم النظر في هذه المسألة على النحو التفصيلي الواجب في جلسة قادمة.

والآن، أرجو جميع الأعضاء النظر في الوثيقتين اللتين أشار إليهما أمين اللجنة الخامسة، وهما الوثيقة A/59/6 (البرنامج ٣)، التي تتضمن الإطار الاستراتيجي الذي اقترحه الأمين العام؛ والوثيقة A/59/16، وهي تقرير لجنة البرنامج والتنسيق التي تتضمن توصيات ومقترحات قدمها عدد من أعضاء تلك اللجنة. وعندما ننظر في مقترحات الأمين العام ونقدم مقترحات لتنقيحها أو تعديلها، آخذين في الحسبان أنه لم يتوفر توافق في الآراء بشأنها في لجنة البرنامج والتنسيق، فسوف نتمكن من إجراء استعراض تفصيلي لكل مقترح وسيكون لنا أن نوافق عليه أو نرفضه. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء على إطار استراتيجي مقترح. وأعتقد أن هذا الأمر يقتضي بذل جهد خاص وإجراء مشاورات عديدة؛ سوف اشارك في بعضها، ونواب الرئيس في بعضها الآخر. وأريد مجرد التأكيد على أن هذه الممارسة هامة.

ويسعدنا حضور أمين اللجنة الخامسة معنا، وسأعطي الكلمة للأعضاء الذين يرغبون في أن يوجهوا إليه أية أسئلة أولية أو ذات صفة عامة قد تساعدنا في معالجة هذه المسألة.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نحن نتفق على الأهمية البالغة لهذه المسألة، خصوصا في ضوء حقيقة أن

البرامج والميزانية، لمساعدة الممثلين عندما سنبدأ نظرننا بتعمق في التعديلات المقترحة.

مسائل إدارية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حيث أننا انتقلنا إلى المسائل الإدارية، أعتقد أننا نستطيع الاستفادة من حضور ممثل مكتب الأمم المتحدة لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات لتقديم عرض موجز عن عملية إعداد بيانات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات. وقد حدث في كثير من الأحيان أن أدت مسألة الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى تأخير عملنا، ولذلك أعتقد أن من المهم أن تكون لدينا فكرة واضحة عن كيفية إعدادها لكي يتم هذا الإعداد في الوقت المناسب.

وأشدد على أنني لا أعتزم هنا إجراء مناقشة لمسائل الإدارة والميزانية. فمهمتنا أن نحلل الجانب الفني لمقترح ما ومهمة اللجنة الخامسة هي أن تحلل آثاره المترتبة في ميزانية الأمم المتحدة. ولكن معرفة أفضل لتلك الآثار يمكنها أن تؤثر على المفاوضات، ولذلك نحن في حاجة إلى المعلومات الصحيحة.

أعطي الكلمة الآن للسيد دينيس ناشيشاوا ليت من شعبة تخطيط البرامج والميزانية لتقديم عرض حول هذا الموضوع.

السيد ناشيشاوا ليت (تكلم بالانكليزية): إن أساس بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية مكرس في أحكام المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أنه لا يجوز أن توصي لجنة رئيسية بمشروع قرار تترتب عليه نفقات مالية إلى الجمعية العامة للموافقة عليه بدون أن يكون مرفقا بتقدير للنفقات المترتبة في الميزانية البرنامجية، يعده الأمين العام. وبالتالي، كلما قامت لجنة رئيسية بتقديم مشروع قرار تترتب عليه آثار مالية، تقدم الأمانة العامة إلى

فهذه جميعها مقترحات تقدمها دول أعضاء. ومقترح الأمانة العامة الأصلي هو الإطار الاستراتيجي الذي اقترحه الأمين العام والمتضمن في الوثيقة A/59/6. وبالتالي، أعتقد أن جميع المقترحات الواردة في الفقرة ٨٩ من الوثيقة A/59/16 قدمتها الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتزم بالفعل عقد جلسة بشأن هذه المسألة، كما طلب ممثل باكستان، وستعقد الجلسة إما في الأسبوع القادم أو في موعد قريب بعد ذلك، وبعد أن نكون قد أحرزنا بعض التقدم في المشاورات الأولية. هذه المشاورات مهمة، وأعتقد أنه سيكون مفيدا أن تنظر الوفود في المقترح الأصلي للأمين العام وكذلك في التعديلات بغض النظر عن مصدرها. وتستطيع الوفود التي قدمت مقترحات في لجنة البرنامج والتنسيق إما أن تكرر أو أن تنحيها جانبا. وعلينا أن نبدأ هذه العملية من منظور اللجنة الأولى وبدون أن نواصل بالضرورة المناقشة التي بدأت في لجنة البرامج والتنسيق. وعلى أية حال، فإن جميع الوفود التي هي أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق، بما فيها وفدي، ستتمكن من إعادة النظر في مواقفها وأن تكرر اتخاذ تلك المواقف إذا اقتضى الأمر ذلك.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الأعضاء يوافقون على أن هذا هو الإجراء المناسب الذي سنتبعه. وعندما يتم تحديد الموعد المناسب للجلسة بشأن هذا البند، سوف نبلغ الأعضاء، وعلى الأرجح سيكون ذلك في الأسبوع القادم وفقا لفهمنا.

أشكر أمين اللجنة الخامسة على حضوره معنا وعلى المعلومات التي زودنا بها، وسوف نعمل وفق اقتراحه بشأن استعداد كل من إدارة شؤون نزع السلاح، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح موجود بيننا اليوم، وشعبة تخطيط

عليها في هذه اللجنة أيضا. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة، فإن بيانات الآثار في الميزانية البرنامجية تقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومن ثم إلى اللجنة الخامسة. فهل بوسع اللجنة الخامسة أن يعلو قرارها قرار لجنة رئيسية أخرى للجمعية العامة؟ وماهي الصلاحية القانونية التي تتمتع بها اللجنة الخامسة فيما يتعلق ببيان الآثار في الميزانية البرنامجية الذي كان قد اعتمد في لجنة رئيسية أخرى؟

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): إن النظام الداخلي بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية واضح جدا ومعروف بالنسبة لنا. ولكن يبدو من تجربة العام الماضي، وليس في هذه اللجنة فحسب، بل بشكل خاص في لجنة أخرى، أن مضمون بيان الآثار في الميزانية الذي تعده الأمانة العامة يثير بعض الإشكالات أحيانا. فهل لنا أن نتلقى وصفا موجزا للمبادئ التوجيهية والنماذج التي تلتزمها الأمانة العامة لدى إعداد بيانات الآثار المترتبة في الميزانية. إن توفر هذه المعلومات سيساعدنا على الحد من الجدل القائم بهذا الشأن. في العام الماضي لم يكن الحال في اللجنة الأولى بنفس السوء الذي شهدته لجان أخرى، ولكن مثل هذا العرض قد يساعدنا خلال المناقشات والمشاورات التي نجريها بشأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية، وبذلك نتمكن من تجنب الجدل في نهاية عملنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة كي يرد على الأسئلة التي أثيرت.

السيد ناشيشاوايت (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالسؤال الأول حول الآثار في الميزانية البرنامجية التي تقدم إلى لجنة رئيسية، صحيح أن اللجنة الرئيسية هي التي تعتمد مشروع قرارها. ويصدر بيان الآثار المالية من الناحية الفنية لكي يبلغ اللجنة الرئيسية بالآثار المالية التي ستترتب على مشروع القرار الذي اعتمدته. وكما يبين النظام الداخلي

اللجنة الرئيسية بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية تبليغ فيه اللجنة بأية آثار مالية تترتب على الإجراءات المطلوبة في مشروع القرار.

ويقضي الجزء الثاني من المادة ١٥٣ بأنه لا يجوز لمشروع قرار تتوقع الأمانة العامة بأن تترتب عليه نفقات أن يجري التصويت عليه في الجمعية العامة إلا بعد أن تسنح الفرصة للجنة الإدارة والميزانية، أي اللجنة الخامسة، أن تبين الآثار التي سوف تترتب على المقترح في تقديرات ميزانية الأمم المتحدة. ووفقا لذلك، بعد أن تعتمد اللجنة الرئيسية مشروع القرار، فإن بيان آثاره في الميزانية البرنامجية يقدم إلى اللجنة الخامسة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويكون دور اللجنة الخامسة حينذاك استعراض الآثار المترتبة في الميزانية وإبلاغ الجمعية العامة في جلساتها العامة بالآثار المترتبة على مشروع القرار في تقديرات ميزانية الأمم المتحدة.

وبعد أن تكون الجمعية العامة في جلساتها العامة قد تزودت بقرار اللجنة الخامسة، تستطيع أن تتصرف وفقا لما يلزم بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرئيسية، آخذة في الحسبان توصية اللجنة الخامسة. هذه هي الإجراءات الأساسية المتعلقة ببيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وسأكون مستعدا للرد على أية أسئلة قد يود توجيهها أعضاء اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي لديها أسئلة بشأن هذه الإجراءات.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أرجو المعذرة لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة تثير مسألة هامة. إذا كان مشروع القرار الذي تترتب عليه آثار مالية قد اعتمدته هذه اللجنة، فهذا يعني ضمنا أن الآثار في الميزانية البرنامجية تمت الموافقة

المنقحة هي تلك الناتجة عن قرارات أو مقررات يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتعين على اللجنة الخامسة إذا أن تراعي جميع هذه العناصر لكي تحدد مستوى الاعتمادات المنقحة التي تقدمها بعد ذلك إلى الجمعية العامة لاعتمادها.

هذا هو الجانب المتصل بالميزانية من العملية. وأما في الجانب الموضوعي، فالعملية تمضي قدما ويظل مشروع القرار الذي تقدمه لجنة رئيسية كاملا، ولكن تصبح بحوزة اللجنة معلومات كاملة عن الآثار المالية ذات الصلة بالقرار الذي تتخذه.

ويتعلق السؤال الثاني بمضمون بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. يوجد نموذج موحد لجميع بيانات الآثار المترتبة في الميزانية ولجميع الوثائق المتصلة بالميزانية، ولدينا نموذج موحد للفقرة الخاصة في مشروع القرار الذي يتطلب آثارا مالية. وفي بيان الآثار المترتبة في الميزانية فإننا ندرج أيضا التغييرات الضرورية المترتبة على الأجزاء البرنامجية الناتجة عن مشروع القرار في الميزانية البرنامجية. وبعد ذلك نبين الآثار المالية، بما في ذلك الموارد الخاصة بالموظفين إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، وموارد الخدمات الاستشارية أو السفر. وهناك جزء خاص يتعلق بإمكانية استيعاب الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الحالية. والفترة الأخيرة تتضمن توصية تبين ما إذا كانت هناك آثار مالية، وتوضح ما إذا كنا بحاجة إلى اعتمادات إضافية أم لا. هذا باختصار هو النموذج الموحد لبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالانكليزية) لا أريد أن أطيل في مناقشة هذه النقطة، ولكن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة تثير مسألة أساسية. فلنفترض أن اللجنة الأولى اعتمدت مشروع قرار تترتب عليه آثار مالية، ولنفترض على سبيل المثال أنها بقيمة ٥٠ ٠٠٠ دولار. فوفقا للإجراء الذي

بوضوح، فإن جميع المسائل الإدارية والمالية تقع ضمن صلاحية اللجنة الخامسة. ولذلك فإن الجزء الأخير من المادة ١٥٣ يستدعي بأن أي قرار مقدم لاعتماده في الجلسة العامة للجمعية العامة وتترتب عليه آثار مالية يجب أن تستعرضه اللجنة الخامسة أولا.

وفي الواقع، عندما تعتمد اللجنة الأولى مشروع قرار، فإن هذا المشروع سوف يبقى كما هو قرارا موضوعيا. ولكن في نفس الوقت، وفقا للمادة ١٥٣، على الأمانة العامة أن تقدم بيانا لآثاره المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى اللجنة الخامسة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للنظر فيه. وبالطبع فإن اللجنة الخامسة، كما هو الحال في أية مسألة تتعلق بالميزانية، تستطيع أن تتخذ القرار الذي تراه، كأن تنقض بيان الآثار المالية الأصلي، وهو الأمر الذي يمكنها أن تفعله إزاء أية مقترحات أخرى متصلة بالميزانية. واللجنة الخامسة تبقى إذا المخولة باتخاذ القرارات بشأن مسائل الميزانية. والجمعية العامة تنظر في قرار اللجنة الخامسة مضافا إلى مشروع القرار الذي ابتدرته لجنة رئيسية أخرى لكي تبت في مشروع القرار إياه.

وفي نفس الوقت، عندما يتعلق الأمر بقرارات اللجنة الخامسة بشأن مسائل الميزانية، فإن تلك القرارات تتخذها اللجنة الخامسة في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ذات الصلة. فمثلا في الدورة الحالية التي تقع في منتصف مدة الميزانية الحالية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن اللجنة الخامسة ستتخذ قرارا في نهاية الدورة بشأن الاعتمادات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي ذلك السياق، ستأخذ في الحسبان التقرير الأول عن أداء الميزانية في فترة السنتين الذي ستقدمه الأمانة العامة في الجزء الأخير من الدورة، كما أنها ستأخذ في الحسبان جميع الآثار المترتبة في الميزانية على مشاريع مختلف اللجان الرئيسية وجميع التقديرات المنقحة ذات الصلة. ومن أمثلة تقديرات الميزانية

واقعيين، وأن نعي بأن المسألة، إلى حد كبير، ناشئة عن سياسة تجميد الميزانية، ولم تكن لتثار لو أمكن أن نزيد الميزانية زيادة كبيرة.

أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل الأمانة العامة.

السيد ناشايشا واليت (تكلم بالانكليزية): السيد

الرئيس، لقد جعلتم مهمتي أسهل كثيراً. وأعتقد أنكم أجبتكم على جميع الأسئلة التي أثيرت. أود مجرد أن أضيف أن اللجنة الخامسة لدى تحديد مستوى الميزانية، كما أشرت سيدي، لديها ميزة النظر في جميع بيانات الآثار المترتبة في الميزانية الصادرة عن مختلف اللجان الرئيسية والهيئات التشريعية. وبالتالي، تستطيع أن تقرر بشأن مستوى الميزانية ككل وليس بشأن مشروع قرار أو مقرر ما بمفرده. ولدى اللجنة الخامسة الفرصة أيضاً، وهي تنظر في جميع الاحتياجات الملحة، أن ترى ما إذا كانت هناك حلول بديلة. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، تضمنت مجموعة من بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية موارد إضافية لخدمات المؤتمرات. وعندما قررت اللجنة الخامسة بشأن بيانات الآثار في الميزانية تلك، استطاعت اللجنة الخامسة وكذلك الأمانة العامة أن تحدد بشكل أفضل الموارد المطلوبة إجمالاً لخدمات المؤتمرات للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لأن جميع الموارد تكون قد توفرت لها في نهاية الدورة. وبالتالي كانت اللجنة الخامسة والأمانة العامة في وضع أفضل، مكنهما من تحديد ما إذا كانت هناك بعض الجوانب التي يمكن استيعابها، أو بعض الجوانب التي يمكن تلبيتها من الموارد الحالية.

وتستطيع اللجنة أن تطمئن أيضاً إلى أن قرارات اللجنة الخامسة بشأن مستوى الميزانية لا تمنع تنفيذ قرارات تتخذها لجنة رئيسية. وكما ذكرت سابقاً، القصد من بيان الآثار المترتبة في الميزانية هو إعلام اللجنة بالآثار المالية، ولكن اللجنة الخامسة هي التي تقرر كيف يتم تمويل القرار. والأمانة

شرحته الأمانة العامة، سيقدم بيان الآثار في الميزانية البرنامجية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى اللجنة الخامسة. ولنفترض أن اللجنة الخامسة ستقرر أن الموارد المالية المطلوبة ليست متاحة. فماذا يحدث في مثل هذه الحالة؟ هل بالإمكان منع تنفيذ قرار بسبب الآثار المترتبة عليه في الميزانية؟ وهل سبق أن حدث ذلك من قبل في منظومة الأمم المتحدة؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أقدم ملاحظة.

أولاً، أفهم أن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ذائعة الصيت، التي توزع في اللجان الرئيسية، بما فيها اللجنة الخامسة، هي مجرد بيانات للعلم. وأود تأكيد ذلك. فليس من صلاحية اللجنة أن تقرر هذه البيانات. وأفهم، أيضاً أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ليست الوحيدة التي تستطيع استعراض الآثار المترتبة في الميزانية؛ فاللجنة الخامسة بشكل خاص تقوم بذلك أيضاً. وأفهم أنه في المرحلة الأخيرة من العملية، وقبل نهاية الدورة، تعكف اللجنة الخامسة على دراسة جميع بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المتصلة بجميع مشاريع قرارات اللجان الرئيسية، وتقوم بعملية تتخللها مفاوضات من أجل استيعاب القدر الأكبر من الآثار المالية في الميزانية العادية الحالية، وإذا ما دعت الضرورة من أجل الاتفاق على الزيادة اللازمة في الميزانية.

ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من التفاصيل، ولكنني أطلب إلى ممثل الأمانة العامة أن يؤكد فهمي هذا، لأنه كما أشار ممثل باكستان، من المهم أن نعلم أن اللجنة مخولة بالبت في المسائل الموضوعية وأن اللجنة الخامسة مسؤولة عن إيجاد الموارد اللازمة. وفي حال عدم توفر الموارد، فإن اللجنة الخامسة، بشكل أو بآخر، توضح ذلك لجميع الدول الأعضاء لكي لا تبقى القرارات التي يتخذها جهاز رئيسي بدون تنفيذ. ولكن ينبغي أيضاً أن نكون

لأنه إذا جرى إعداد ميزانية لقرار من حيث الكلفة الإجمالية - مع مراعاة أمور مثل الكهرباء وتكلفتات الغرف - فمن الواضح أننا سنرى أرقاماً متضخمة. وبالرغم من أن مهمة الأمانة العامة هي أن تعطينا جميع الأرقام، فلا بد من إقامة توازن بين الكلفات الحقيقية والكلفات الإجمالية.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة كي أشكر أمين اللجنة الخامسة وممثل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات على المعلومات التي زودانا بها.

أعطي الكلمة الآن لأمانة اللجنة الأولى.

السيدة ستاوت (أمانة اللجنة الأولى) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعطي الأعضاء اسم مسؤولية الميزانية التي تتعامل مع نزع السلاح. إنها السيدة شيريل سيمونز، ورقم هاتفها هو ٨٢٣٠-٩٦٣ (٢١٢). وقد قالت إنه إذا كانت لدى الأعضاء أي أسئلة، فالرجاء ألا يترددوا في الاتصال بها هاتفياً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

العامة ملزمة طبعاً بتنفيذ القرارات المتخذة في لجنة رئيسية لأنها في النهاية تتخذ في الجلسات العامة للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أقترح أن نبقي هذه المسألة معلقة في الوقت الراهن. وأؤكد للأعضاء أن الرئاسة سوف تستمر في استفساراتها بغية الإجابة على الشاغل الذي عبر عنه ممثل باكستان، ومعرفة الحالة التي كانت سائدة في الماضي، وهل حدث أن اعتمدت ولاية معينة ولم يتم تمويلها. وأعتقد أن ذلك سيكون مهماً، لاسيما إذا أردنا أن نستعرض تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة. وهذه مسألة هامة ينبغي أن ننظر فيها، فلا يكفي أن نتفق على اتخاذ الإجراءات، بل ينبغي لنا أن نتأكد من وجود موارد كافية.

وأود أن أكرر دعوتي إلى جميع الوفود التي ستقدم مشاريع قرارات قد تترتب عليها آثار في الميزانية أو نتائج مالية أن تتشاور مع الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن حتى لا نواجه في حينه لنا حالات تأخير بشأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. كما أود أن أطلب إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن يعمل بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على نحو أسرع. وأعلم أننا واجهنا صعوبات مع بعض مشاريع القرارات في الماضي لأن مكتب الميزانية كان مزدحماً بالعمل أو بسبب عدم الوضوح بين أحكام مشروع قرار ما وفهم الأمانة العامة لتلك الأحكام.

وأدعو الجميع إلى إجراء حوار أكثر انفتاحاً يسفر عن استجابة سريعة لأي مطلب يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية. والمهم كذلك توضيح الآثار المترتبة في الميزانية بمزيد من التفصيل، وخاصة حينما تتم صياغتها على أساس الكلفة الإجمالية ولا تأخذ في الحسبان الموارد التي يمكن توفيرها من مختلف البنود القائمة للميزانية أو المصادر الأخرى. وتلك ممارسة أنا متأكد من أن الأمانة العامة ينبغي أن تضطلع بها،